

أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على التهرب الضريبي دراسة ميدانية على البيئة السورية

د حسين عبدالله*

(تاريخ الإيداع ٨/٥/٢٠٢٤ - تاريخ النشر ٨/٨/٢٠٢٤)

□ ملخص □

يهدف البحث إلى دراسة أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS كقواعد محاسبية معتمدة لتحديد النتائج الصافية بحيث تكون أساساً لتحديد الدخل الخاضع للضريبة للشركات في الحد من التهرب الضريبي، وذلك من خلال التعرف على مفهوم وأهداف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، وأهمية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية على المستويين المحلي والدولي، كما يدرس هذا البحث طبيعة ومفهوم التهرب الضريبي، والدوافع التي تدفع المكلفين إلى القيام بالتهرب من دفع الضريبة، وأهم الوسائل التي يجب أن تتبعها الدولة لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، ومن ثم دراسة ميدانية لواقع بيئة الأعمال في سورية، وتم التوصل إلى أن تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كقواعد محاسبية معتمدة لتحديد النتائج الصافية يؤدي إلى الحد من التهرب الضريبي.

كلمات مفتاحية: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، معايير المحاسبة الدولية، التهرب الضريبي.

* مدرس - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة طرطوس - طرطوس - سورية.

The effect of adopting international accounting standards on tax evasion A faild study on the Syrian environment

DR. Hussein Abdullah*

(Received 8/5/2024.Accepted 8/8/2024)

□ABSTRACT □

The research aims to study the effect of adopting the International Financial Reporting Standards (IFRS) and the International Accounting Standards (IAS) as approved accounting rules to determine the net results, so that they are a basis for determining the taxable income of companies in reducing tax evasion, and that is through identifying the concept and objectives of the International Financial Reporting Standards and international accounting standards and the importance of applying international financial reporting standards and international accounting standards at the local and international levels. This research also studies the nature and concept of tax evasion, the motives that drive taxpayers to evade paying tax, and the most important means that the state must follow to combat the phenomenon of tax evasion, and then study a Field to the reality of the business environment in Syria, the study found that adopting the International Financial Reporting Standards (IFRS) as approved accounting rules to determine net results has positive effects in reducing tax evasion

Key Words: IFRS , IAS, tax evasion,

* Lecturer, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tartous University, Tartous, Syria.

مقدمة:

تعتبر الضرائب من المصادر الأساسية للإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة للدولة، إلا أن هناك العديد من العقبات التي تواجه الجهود المبذولة لزيادة الإيرادات الضريبية، وأهم هذه العقبات هو التهرب الضريبي الذي يمارسه المكلفين بدفع الضرائب، مستغلين الثغرات والغموض في القوانين الضريبية القائمة بهدف تخفيف الالتزامات الضريبية المترتبة عليهم، وتعتبر إحدى الطرق التي تعتمد عليها الدولة للحد من التهرب الضريبي هو إعادة النظر بنظمها الضريبية الحالية بهدف توحيد الطرق المحاسبية المتبعة للوصول إلى مطارح ضريبية موحدة لكافة الشركات، والتعرض إلى تفاصيل هامة في إطار عملية المحاسبة عن الضرائب على الدخل بما يلبي متطلبات معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويساهم في تحديد مفاهيم المحاسبة الضريبية لدى سائر المكلفين، ويواكب التطورات والتغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم اليوم بما يساعد في الحد من ممارسات التهرب الضريبي وينعكس على الحصيلة الضريبية.

مشكلة البحث:

هناك مشكلة تتعلق بالنظام الضريبي السوري الحالي فيما يتعلق بالنص الصريح للإطار المفاهيمي والإجرائي المحاسبي الذي يعتمد عليه كل من مراقب الدخل والمكلف في تحديد الالتزامات الضريبية، حيث أن عدم تبني قواعد محاسبية معتمدة لتحديد النتائج الصافية واعتماد قواعد مختلفة من قبل الشركات يساعد المكلفين على التهرب الضريبي، وبالتالي تتمثل القضية البحثية التي يتعرض لها البحث في الإجابة عن التساؤل:

ما هو أثر تبني معايير المحاسبة الدولية كقواعد محاسبية معتمدة لتحديد النتائج الصافية في الحد من التهرب الضريبي؟

أهمية البحث وأهدافه:

١. على الصعيد الأكاديمي تحديد ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كقواعد محاسبية معتمدة في النظام الضريبي، وضرورة توحيد الطرق المحاسبية والضريبية.
 ٢. على الصعيد العملي في إطار الاهتمام بضرورة تطوير النظام الضريبي الحالي من ناحية التخلص من تعدد الطرق المحاسبية بحيث يؤدي إلى التحديد الدقيق والصحيح لصافي الدخل والقاعدة الضريبية وبالتالي تؤدي إلى تحديد دقيق للربح الخاضع للضريبة.
- وانطلاقاً من هذه الأهمية يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في التهرب الضريبي في سورية من خلال:
- تحديد مفهوم وأهداف وأهمية معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
 - دراسة مفهوم وأسباب وطرق مكافحة التهرب الضريبي.
 - تقديم نتائج تمكن من تحديد وتقييم أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في التهرب الضريبي في بيئة الأعمال في سورية.

فرضية البحث:

لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لتبني معايير المحاسبة الدولية كقواعد محاسبية في الحد من التهرب الضريبي.

منهج البحث:

في إطار طبيعة مشكلة البحث واختباراً للفرض المحدد، فإن البحث يتبع بشكل رئيسي المنهج الوصفي، وذلك من خلال تجميع البيانات من المصادر المختلفة والاطلاع على الدراسات السابقة، وذلك بهدف تكوين الإطار النظري للبحث، وتحديد فروض البحث التي تتمحور حول تقديم إجابات لمشكلة البحث ثم تجميع البيانات الأولية والثانوية التي تمكن من اختبار الفرض المحدد، ومن ثم اختبار فروض البحث والوصول إلى النتائج.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Martinez 2019) إلى تحديد ما إذا كان يجب استخدام معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كأساس للقاعدة الضريبية الموحدة للشركات في الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال مراجعة حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكيف يمكن أن تلعب دوراً في حساب الضرائب، وتحديد مزايا وعيوب استخدام معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كأساس لقاعدة ضريبية، ومن ثم تحديد مبادئ الضريبة الأساسية التي يجب مراعاتها للحصول على ضريبة دخل مناسبة للشركات، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إنشاء إطار محاسبة ضريبية مستقل، كما توصلت إلى أن إطار عمل معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يوفر مجموعة أدوات قيمة من المفاهيم والمراجع لتصميم نظام خاص للأغراض الضريبية.

هدفت دراسة (Okafor 2019) إلى تحديد أثر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على التهرب الضريبي بالنسبة لضريبة دخل الشركات في كندا، استناداً إلى مجموعة بيانات سنوية مأخوذة من ٤٠٠ شركة كندية مدرجة في البورصة اعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، و ٤٠٠ شركة أمريكية مدرجة استخدمت مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، خلال عامي (٢٠٠٨، ٢٠٠٩) كفترة ما قبل الاعتماد، و (٢٠١٢، ٢٠١٣) كفترة ما بعد الاعتماد، توصلت الدراسة إلى أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تبعه انخفاض في التهرب الضريبي بالنسبة للشركات في كندا، على المدى القصير على الأقل، و زيادة كبيرة في الحصيلة الضريبية للشركات الكندية التي اعتمدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مقارنة بالشركات الأمريكية التي استخدمت مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة، كما لم يقدم التحليل أي دليل على وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتهرب الضريبي المرتبط بإدارة الأرباح وامتلاك الفروع الأجنبية، أو خسائر انخفاض القيمة.

هدفت دراسة (Salem et all 2022) إلى تحديد أثر محددات التحسينات لمعايير المحاسبة الدولية على الوضع الضريبي للمنشآت، من خلال التعرف على معايير المحاسبة الدولية وأهم أسباب ظهورها وأهم التحسينات التي طرأت عليها، بالإضافة إلى التعرف على محددات التحسينات لمعايير المحاسبة الدولية على المركز الضريبي للمنشآت، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال الدراسة الميدانية على العاملين في المنشآت الصناعية في مصر والكويت، توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من العوامل المسببة لنشأة الاختلاف بين معايير المحاسبة الدولية وبين النظام الضريبي ولا بد من القضاء عليها أو العمل على تقليلها، كما أن حدوث توافق بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام الضريبي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الحوكمة الضريبية والتقليل من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى أن التحسينات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية

يمكن ان تؤثر بشكل إيجابي على المركز الضريبي للشركات الصناعية من خلال تحسين الأداء المالي، كما ان التغيير في المراكز المالية يؤثر إيجابا على المركز الضريبي للشركات الصناعية في مصر.

هدفت دراسة (Hongyan Sun Et All 2022) الى تحديد فيما إذا كان اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يؤثر على التهرب الضريبي للشركات وكيف يختلف تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفقا للبيئة المؤسسية. تمت الدراسة على عينة لشركات من ٢٣ دولة جعلت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلزامية للسنوات المالية المنتهية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥. وتوصلت الدراسة الى أن تأثير اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على التهرب الضريبي مشروط، حيث أن الشركات التي كان مستوى التهرب الضريبي قبل اعتماد المعايير أقل تميل إلى أن تكون أكثر عدوانية ضريبية بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وبالإضافة إلى ذلك، يكون التأثير المشروط أكثر وضوحاً في الأنظمة التي تتميز بارتفاع مستوى حماية المستثمر، كما أن مدى قوة سلطة فرض الضرائب على مستوى الدولة تؤدي إلى تآكل التأثير الإيجابي لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن جميع هذه الدراسات تمت في بيئات عمل مختلفة كالبينة الأوروبية ، ولم يتم التعرض لبيئة الأعمال في سورية.

المبحث الاول: معايير المحاسبة الدولية:

أولاً: مفهوم وأهداف معايير المحاسبة الدولية:

تكونت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973/ لتحل محل المجموعة الدولية للمحاسبة، بهدف تحقيق التوحيد في الممارسات المحاسبية المستخدمة في عملية التقرير المالي بين الدول، نتيجة اتفاق الهيئات المحاسبية في تسع دول، وسيكون اسم المنظمة "مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية" وتختصر (ISAC) وسيكون مجلس المعايير المحاسبية الدولية ويختصر (IASB) وهو الهيئة التي تضع المعايير لمؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، والمقصود بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بأنها المعايير والتفسيرات التي يتبناها مجلس معايير المحاسبة الدولية وتشمل ما يلي (المعيار المحاسبي الدولي الأول):

١. المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)
٢. معايير المحاسبة الدولية (IAS)
٣. تفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. (IFRIC)
٤. تفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة (SIC)

وحددت أهداف مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية كما جاء في دستورها كالاتي:

١. تطوير مجموعة وحيدة من معايير إعداد التقارير المالية المقبولة عالمياً، ذات جودة عالية والقابلة للفهم والإنفاذ عالمياً مستندة على مبادئ محددة بوضوح، وهذه المعايير يجب أن تتطلب وجود معلومات في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة لمساعدة المستثمرين والمشاركين في أسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في صنع القرارات الاقتصادية، وذلك من أجل المصلحة العامة.
٢. تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.
٣. تحقيق الأهداف المرتبطة مع البندين (١) و(٢) ، مراعاة احتياجات مختلف أنواع وأحجام المنشآت، حسبما يكون مناسباً في الظروف الاقتصادية المختلفة.

٤. تعزيز وتسهيل تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كونها المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال تحقيق المقارنة بين معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ثانياً: خصائص المعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي صفات وصفية غير كمية، تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، وتشمل هذه الخصائص ما يلي (مجلس معايير المحاسبة الدولية ٢٠٢٢):

١. الخصائص النوعية الأساسية:

أولاً: الملاءمة: تكون المعلومات المحاسبية مفيدة إذا كانت ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتكون المعلومات المالية ملائمة إذا كانت قادرة على التأثير على القرارات الاقتصادية لمستخدمي البيانات المالية، وقد تكون المعلومات قادرة على التأثير على قرارات المستخدمين إذا كان لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية، أو كليهما، بحيث تكون المعلومات المالية ذات قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها كمُدخلات في الآليات التي تستخدم للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، في حين تكون هذه المعلومات ذات قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم ملاحظات عن تقييمات سابقة من خلال تأكيدها أو تغييرها، وغالباً ما تكون المعلومات المالية التي لها قيمة تنبؤية ذات قيمة تأكيدية. كما تتأثر ملائمة المعلومات بالأهمية النسبية وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أن حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدموا التقارير المالية ذات الغرض العام، وتعتمد الأهمية النسبية على طبيعة أو حجم البنود التي ترتبط بها المعلومات المالية.

ثانياً: التمثيل الصادق: لكي تكون المعلومات المالية مفيدة يجب ألا تقتصر على التعبير عن الأحداث الاقتصادية الملائمة فقط، ولكن يجب أن تعبر بصدق عن جوهر الأحداث التي تعبر عنها، ولكي يكون التعبير صادق يجب أن يتمتع بثلاث خصائص، وهذه الخصائص هي الاكتمال والحياد وأن تكون خالية من الخطأ:

أ- الاكتمال: لكي تكون المعلومات كاملة يجب أن تتضمن جميع المعلومات الضرورية للمستخدمين لفهم الأحداث الاقتصادية التي تم وصفها، متضمنة كل التفسيرات والإيضاحات الضرورية، كما يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، كما تتطلب بعض البنود توضيح حقائق هامة حول جودة وطبيعة البنود والعوامل والظروف التي يمكن أن تؤثر على جودتها وطبيعتها.

ب- الحياد: يجب أن تكون المعلومات المالية محايدة، أي أن تكون خالية من التحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية، والمعلومات الحيادية لا تكون متحيزة أو مؤكدة أو غير مؤكدة أو تم التلاعب بها، ولا تعني معلومات دون غرض أو دون تأثير على السلوك، وإنما تكون قادرة على إحداث فرق في اتخاذ القرار أو الحكم من قبل المستخدمين.

ت- يتطلب التمثيل الصادق أن تكون المعلومات المالية خالية من الأخطاء أي لا يوجد أخطاء أو حذف في وصف الأحداث الاقتصادية، وأنه تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها دون أي أخطاء في العملية.

٢. الخصائص النوعية المعززة:

أولاً: القابلية للمقارنة: تتضمن قرارات المستخدمين الاختيار من بين البدائل، ولذلك فإن المعلومات حول المشروع تكون مفيدة إذا تمكن مستخدمو البيانات المالية من مقارنة القوائم المالية للمشاريع الأخرى، ومقارنة القوائم المالية للمشروع خلال فترات زمنية متعاقبة.

ثانياً: قابلية التحقق: تكون المعلومات مفيدة إذا كانت قابلة للتحقق، بحيث تساعد على تطمين مستخدمي البيانات المالية من أن المعلومات تمثل بصديق الأحداث الاقتصادية التي تقصد تمثيلها، وتعني القابلية للتحقق أنه بإمكان مراقبين مطلعين ومستقلين التوصل إلى إجماع.

ثالثاً: التوقيت المناسب: يعني التوقيت المناسب تقديم المعلومات إلى صانعي القرارات بالوقت المناسب ليكونوا قادرين على التأثير على قراراتهم، حيث في حال حدوث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات تفقد ملاءمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، وبالتالي يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل وفي الوقت المناسب.

رابعاً: القابلية للفهم: تعني القابلية للفهم تقديم وعرض وتصنيف المعلومات في البيانات المالية بشكل واضح وقابلة للفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية، ويتوقف مستوى الفهم على مستوى معرفة وخبرات المستخدمين في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وعلى الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وبالتالي لا يجب استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها في البيانات المالية، وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية.

ثالثاً: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المستوى الضريبي:

تمثل الأرباح التي تحققها الشركات القاعدة الأساسية لضريبة دخل الشركات، ونظراً لغياب معايير محلية ملزمة التطبيق في النظام الضريبي، فإن أغلب هذه الشركات تتبع الطرق والمعايير المحاسبية التي تراها مناسبة للوصول إلى الربح المحاسبي، مما يؤثر على تحديد القاعدة الضريبية، ولا بد أن اعتماد المعايير الدولية كقواعد محاسبية معتمدة لتحديد النتائج الصافية في النظام الضريبي له أهمية على الصعيد المحلي والدولي كما يلي:

١. يجنب اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأغراض الضريبية المديرين الحاجة إلى إعداد مجموعة ثانية من الحسابات المالية على أساس مجموعتين مختلفتين من القواعد، مما يخفف تكاليف الالتزام ويزيد من الكفاءة في فرض الضرائب على الدخل (Martinez ٢٠١٩).

٢. يُعتبر اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية كقاعدة ضريبية للشركات ضرورياً من ناحية إثبات الحسابات المالية، حيث أن تدقيق الوقائع والأحداث الاقتصادية المثبتة في الإقرار الضريبي يتطلب من الإدارة الضريبية التحقق من جميع المستندات المحاسبية، وهذا يجعل عمل الإدارة الضريبية بغاية من الصعوبة، إلا أن البيانات المحاسبية المعدّة وفقاً للمعايير الدولية تكون بيانات موثوقة، وفي الشركات الكبيرة تكون مُعتمدة من قبل مدقق حسابات، وبالتالي فإن اعتماد هذه المعايير يعد أمراً أساسياً لتحقيق الكفاءة في فرض الضرائب على الشركات ويخفض من تكاليف التحصيل (Martinez ٢٠١٩).

٣. يؤدي اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية إلى زيادة شفافية التقارير المالية مما يتيح للإدارة الضريبية مراقبة الشركات الواقعة ضمن نطاقها بكفاءة أكبر وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التهرب الضريبي (Hongyan Sun Et All 2022).

٤. يؤدي اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأغراض الضريبية إلى تقليل المصالح المتضاربة فالمكلفين لديهم مصلحة في زيادة الأرباح في الحسابات المالية وتخفيض الأرباح في التقرير الضريبي وبالتالي فإن اعتماد المعايير الدولية يؤدي إلى توازن هذه المصالح وتخفيض الفجوة بين الربح المحاسبي والضريبي و التقليل من نية التهرب الضريبي (سالم وآخرون ٢٠٢٢)
٥. يساعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأغراض الضريبية إلى تحديد قدرة المكلف الحقيقية على الدفع، أي القدرة الخاضعة للضريبة أو القدرة على توليد النقد لتلبية الالتزامات الضريبية، وهذا ما يجعل الضرائب أكثر عدالة حيث تفرض مزيداً من الضرائب على المكلفين الذين تكون مقدرتهم على الدفع أكبر، مما سيسهم في تعزيز العدالة الرأسية من خلال فرض الضرائب بشكل يتناسب مع قدرة المكلف على الدفع (Martinez ٢٠١٩).
٦. غياب التنسيق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية والقواعد الضريبية، يسمح للمديرين بالتخطيط لأنشطة التهرب الضريبي من خلال التأثير على الربح المحاسبي ويؤدي إلى عبء ضريبي غير متكافئ بين المكلفين الذين يتمتعون بنفس القدرة على الدفع (Tskumis ٢٠٠٩).
٧. التنسيق الضريبي يعني إزالة جميع أوجه الاختلاف بين النظم الضريبية بحيث تصبح متناغمة ومتناسقة ومتقاربة في مختلف المجالات الضريبية ومن أهمها تحديد الواقعة المنشئة للضريبة وأحوال منح الإعفاء الضريبي ومعدلات الضرائب، وهذا ما دفع المفوضية الأوروبية إلى اقتراح استعمال المعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأغراض الضريبية بهدف خلق تناسق في المطارح الضريبية المتعلقة بالشركات (Haverals ٢٠٠٥)
٨. استخدام المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأغراض الضريبية له آثار عديدة على جودة المعلومات المحاسبية والبيانات المالية المقارنة، بحيث يمكن فهم ضريبة الدخل بشكل أفضل من قبل المستثمرين الذين يستثمرون على المستوى الدولي، وتعزيز شفافية وموثوقية المعلومات المقدمة لهم (2017 Herath and Melvin)
٩. إدخال المعايير الدولية كأساس ضريبي يمكن أن يجذب الشركات كما يمكن أن تخفف من رغبتها في تحويل الأرباح خارج الدولة، كما يمكن للتحويل إلى المعايير الدولية أن يشجع على تحويل الأرباح من الكيانات الأجنبية إلى الدولة، حيث أن نظام الضرائب أكثر شفافية ويمكن التنبؤ به (٢٠١٤ Prochazka)

المبحث الثاني: التهرب الضريبي:

أولاً: مفهوم التهرب الضريبي:

تعددت التعاريف المتعلقة بالتهرب الضريبي فقد عرفها (قطاونة ٢٠٠٨) بأنها تخلص المكلف من التزامه القانوني بعدم دفع الضرائب المستحقة عليه كلياً أو جزئياً بإتباع طرق وأساليب احتيالية مخالفة للقانون مقتصرًا على الاجراءات غير القانونية، بينما تم تعريفها من قبل (Slemrod 2004) بأن التهرب من دفع الضرائب هو إجراءات قانونية تهدف إلى تقليل الالتزامات الضريبية، مقتصرًا أيضاً على الإجراءات القانونية للتهرب الضريبي.

كما تم تعريف التهرب بأنه إدارة تهدف إلى تقليل الدخل الخاضع للضريبة من خلال أنشطة التخطيط الضريبي، سواء كانت قانونية أو مشكوك فيها أو حتى غير قانونية (Renata ٢٠١٧)

كما تم تعريف التهرب الضريبي وفقا للتشريع الضريبي السوري بموجب قانون الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي ٢٥ لعام ٢٠٠٣ في المادة الثانية منه بأنه " كل فعل يتضمن مخالفة الأحكام القانونية وعدم القيام بالواجبات الملقاة على عاتق المكلفين والتي تحول دون الوصول الى المطارح الضريبية بقصد التهرب من دفع الضرائب او الرسوم كليا او جزئيا سواء تم ذلك من قبل المكلف بالذات او من ينوب عنه او يمثله او من يفوضه أصولا "

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقسيم التهرب الضريبي إلى قسمين هما : (أبو نصار ٢٠٠٥)

أولاً: التهرب الضريبي المشروع:

أو ما يعرف بالتجنب الضريبي، ويقصد به قيام المكلف الضريبي بتنظيم مصادر دخله بشكل يجعله غير خاضع للضريبة أو بشكل يقلل من مقدار الضريبة المطلوبة منه، وذلك من خلال قيام المكلف باستغلال بعض الثغرات القانونية للتوصل إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة المترتبة عليه، ومن صور التخطيط الضريبي امتناع المكلف عن الأعمال التي تلزم المكلف الضريبي بدفع الضريبة أو الاتجاه نحو النشاطات التي تخضعه لنسبة ضريبية أقل.

ثانياً: التهرب الضريبي غير المشروع:

يقصد بالتهرب غير المشروع قيام المكلف الضريبي ببعض الأعمال والأساليب المخالفة للقانون بهدف تخفيض الضريبة المستحقة عليه، ويوجد العديد من أساليب التهرب غير المشروع التي يمكن أن يتبعها المكلف لتخفيض مقدار الضريبة منها

كما يمكن تقسيم التهرب الضريبي الى : (الكناني ٢٠٢١)

١- التهرب الداخلي: وهو التهرب الذي يحدث داخل حدود الدولة ولا يخرج الى دولة أخرى، ويعد من أكثر أنواع التهرب شيوعاً، ويتم من خلال استغلال الثغرات الموجودة في النظام الضريبي أو بأساليب أخرى مثل التهرب عن طريق امتناع المكلف عن القيام بالتصرف المنشئ للضريبة حتى يتجنب دفعها.

٢- التهرب الدولي: هو التهرب الذي يحدث خارج حدود الدولة صاحبة الحق بفرض الضريبة على المكلف، ويقوم المكلف باستخدام أساليب وطرق قانونية وغير قانونية بهدف التهرب من الضريبة المستحقة للدولة من قبل المكلفين المقيمين خارج حدودها كأن يقوم المكلف بتحويل أرباحه الى خارج حدود الدولة المقيم بها ليتهرب من الضريبة الداخلية اذا كانت مرتفعة، أو تهريب الأموال من بلد المنشأ الى دول الواحات الضريبية.

ثانياً: أسباب التهرب الضريبي:

يعود التهرب الضريبي إلى أسباب عديدة منها أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، وسوف نستعرض بعض أسباب التهرب الضريبي كما يلي: (عيسى ٢٠١٧)

أ- الأسباب الإدارية: هناك عدة أسباب إدارية تساعد على التهرب الضريبي منها تخلف الهيكل الإداري، والفساد الإداري وعدم النزاهة، وطبيعة الجزاءات والعقوبات التي تفرضها الدولة على المتهربين، وتعقيد الإجراءات الإدارية وتعدد طرق التحصيل بالإضافة الى ضعف الدعم المادي والمعنوي للعاملين في الدوائر الضريبية.

ب- الأسباب الاقتصادية: ففي حال الرخاء الاقتصادي ينخفض التهرب بسبب كثرة النقود وارتفاع الدخل، بينما يحصل العكس في أوقات الكساد والأزمات ينخفض التحصيل الضريبي، كما أن ارتفاع معدلات الضريبة يعتبر دافع للتهرب الضريبي، كما تلعب سياسة الانفاق دوراً هاماً في اتجاهات التهرب الضريبي فعندما تقوم الدولة بتوجيه انفاقها بما

يحقق أكبر قدر من المنافع للمجتمع سيشعر المكلفين بجدوى دفع الضريبة بينما س سيلجأ المكلفين الى التهرب الضريبي في الحالة المعاكسة.

ت-الأسباب التشريعية: وتعتبر من أهم أسباب التهرب الضريبي والتي تعود الى الضعف في التشريع الضريبي وعدم صياغته بطريقة محكمة، واحتواءه على الثغرات التي قد يستغلها المكلف الضريبي للتهرب من الضريبة.

ث-الأسباب الاجتماعية: هناك علاقة عكسية بين ضعف المستوى الاخلاقي والشعور الوطني بتحمل المسؤولية في تحمل الأعباء العامة، حيث أن ضعف القيم الاجتماعية يحفز المكلفين على التهرب الضريبي، كما يلعب ضعف مستوى الوعي الضريبي دورا في هذا المجال، فكلما ارتفع مستوى الوعي الضريبي كلما انخفضت ظاهرة التهرب الضريبي.

ج-الأسباب السياسية: يلعب الاستقرار السياسي سياسة انفاق الأموال العامة دورا هاما في التهرب الضريبي، ففي حالات عدم الاستقرار السياسي وعدم الرشد في استخدام الموارد الضريبية كلما زاد التهرب الضريبي وذلك بسبب شعور المكلفين بضعف السلطة وعدم قدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد (الكناني ٢٠٢١)

ثالثا: طرق مكافحة التهرب الضريبي:

تختلف طرق مكافحة التهرب الضريبي تبعاً للنظام الضريبي في كل بلد، كما تختلف هذه الطرق من ضريبة إلى أخرى في النظام الضريبي الواحد، وتتم مكافحة التهرب الضريبي كما يلي:

١. نشر الوعي الضريبي: يعتبر من أشكال الوعي الضريبي التي تشجع المكلفين على الالتزام بدفع الضرائب (دعباس ٢٠٢٢) :

أ- ادراك المكلف أن الضريبة هي احد أشكال المشاركة في تنمية البلاد

ب-الوعي بأن تأجيل دفع الضرائب وتخفيض العبء الضريبي يؤدي الى نقص الموارد المالية.

ت-ادراك ان الضرائب تقرر بناء على قانون ويمكن فرضها وملاحقتهم قانونيا.

٢. مراجعة التشريعات الضريبية: يجب أن يتمتع التشريع الضريبي بمجموعة من الصفات مثل حسن الصياغة واتساقه مع الوضع الاقتصادي وبالتالي يجب اعداده بشكل جيد ومتناغم ومترابط، وخالي من التعقيد بحيث يكون بسيطا وسهلا ويتميز بالاستقرار والمرونة، ويهدف الى تحقيق العدالة والمساواة بين المكلفين، كما ويجب معالجة كافة الثغرات التي يستخدمها المكلفون كوسيلة للتهرب والتخلص من العبء الضريبي (عيد الشافي ٢٠٢١)

٣. العقوبات: يعد فرض العقوبات على المتهربين من دفع الضرائب أحد وسائل مكافحة التهرب الضريبي وبالتالي يجب أن تكون العقوبات ملائمة ومشددة حتى تحقق الردع المطلوب، وقد حدد النظام الضريبي السوري ولا سيما القانون رقم ٢٥/ لعام ٢٠٠٣ الخاص بالاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي العقوبات التي يتعرض لها المكلف في حال ارتكابه مخالفة لاحكام قوانين الضرائب والرسوم والتي تعتبر من واقعات التهرب الضريبي حيث حددت (المادة الثامنة من الفصل الرابع من القانون ٢٥ لعام ٢٠٠٣) ما يلي:

"بعد تنظيم محضر ضبط قانوني يتم دراسة الواقعة والتكليف من قبل القسم المختص في مديرية المالية ويتم اصدار التكليف اصولا وفي هذه الحالة تطبق عليها العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة بدلا من العقوبات

المنصوص عليها في القانون الخاص بالضريبة أو الرسم موضوع المخالفة حيث يتم حصر الضريبة أو الرسوم المخفأة ويفرض عليها غرامة قدرها ٢٠٠ % من الضريبة أو الرسم عن سنة واحدة فإن كانت الواقعة تشمل كامل التكلفة كعدم مسك الدفاتر أو عدم تقديم البيان فتطبق الغرامة على كامل التكلفة، أما إن كانت الواقعة تخص جزءاً من التكلفة أو إحدى فعاليات المكلف فتطبق على هذه الفعالية أو الجزء المخفي الغرامة المذكورة على أن يطبق على بقية التكلفة الغرامات والعقوبات المنصوص عليها في قانون الضريبة أو الرسم.

هذا وتضاعف هذه الغرامة في حال التكرار لمرة واحدة أما في حال تكرارها لأكثر من مرة فيكتفى بفرض العقوبة المضاعفة في المرات التالية".

٤. **تحقيق العدالة الضريبية:** يعتبر تحقيق مبدأ العدالة من أهم طرق مكافحة التهرب الضريبي ولتحقيق هذا المبدأ لا بد من مجموعة من الإجراءات و السبل منها (مهايني وآخرون ٢٠١٠):

أ- شمولية الضريبة: بحيث تصيب جميع الدخول، ولا يشعر المكلف الضريبي أن هناك من يحقق إيرادات ولا يدفع الضريبة.

ب- معدل الضريبة: يجب أن يكون معدل الضريبة معقولاً وغير مرتفع حتى لا يترك أثراً سلبياً في نفسية المكلف، وبالتالي يدفعه إلى التهرب من دفع الضريبة.

ت- الإعفاءات الضريبية: يجب أن تكون الإعفاءات الضريبية مدروسة بشكل دقيق بحيث لا يستفيد منها بعض الأشخاص على حساب فئات أخرى، وتؤدي إلى التهرب من دفع الضريبة.

ث- الأخذ بمبدأ شخصية الضريبة: يجب أن تراعي الضرائب الحالة الاجتماعية للمكلف، والأخذ بمبدأ القدرة على الدفع.

ج- تشجيع المكلفين على مسك دفاتر تجارية: حيث تساعد الدفاتر المحاسبية الدوائر المالية على تحديد أرباح المكلفين بشكل دقيق، مما يساعد على الحد من التهرب الضريبي.

ح- الترابط بين الجهات المختلفة في الدولة: يجب على التشريع الضريبي أن يسمح للإدارة الضريبية بالحصول على جميع البيانات الخاصة بالمكلفين من الجهات المختلفة في الدولة وبشكل دوري ومنظم بحيث يساعدها على التعرف على جميع نشاطات المكلف، ويضع حد للتهرب الضريبي.

خ- تحسين الجهاز الإداري الضريبي: ويتحقق هذا الأمر من خلال تدعيم الجهاز الضريبي بالآلات الحديثة، ورفع كفاءة العاملين في الإدارة المالية، والاهتمام بالتدريب العملي.

د- اشتراك المحاسبين في المسؤولية: أي يجب أن يكون المحاسب القانوني متعاوناً مع الإدارة الضريبية ولا يغفل صالح الخزنة العامة، مما يؤدي إلى تقديم إقرارات ضريبية ذات موثوقية.

النتائج والمناقشة:

المطلب الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مكلفي الأرباح الحقيقية وقد تم تحديد العينة بناء على الانحراف المعياري للمجتمع والمقدر هنا بناء على دراسات سابقة بمقدار 0.60 وحجم خطأ معياري يمكن قبوله بمقدار 0.05 وبالتالي يكون حجم العينة الكافي عند هذه الأرقام هو: (شافا فرانكفورت ٢٠٠٤، ٢٠٥)

$$N = \frac{S^2}{(S.E.)^2}$$

S : هو الانحراف المعياري المقدر للمجتمع

S.E. : هو الخطأ المعياري المرغوب والذي يمكن قبوله.

وبالتالي فإن الحجم الأدنى المقبول لعدد مفردات العينة:

$$(0.60) \div (0.05)^2 = 144 \text{ مفردة.}$$

والجدول رقم (1) يضم طبقات المجتمع الإحصائي وكذلك الاستبيانات المستردة والقابلة للتحليل الإحصائي:

جدول رقم (1) يبين الاستبيانات الموزعة والمستردة ونسبة الاسترداد

طبقات المجتمع الإحصائي	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	نسبة الاسترداد
مكلفي الأرباح الحقيقية	145	١٠٥	%72.4

نلاحظ من الجدول السابق أن عدد الاستبيانات الموزعة بلغ 145 استبيان موزعة بالنسبة لعينة الدراسة، وقد كانت عدد الاستبيانات المستردة ١٠٥ استبيان بنسبة استجابة ٧٢.٤ %، وهي نسب مقبولة لتحليل البيانات في دراسات العلوم الاجتماعية.

ثانياً: طريقة تحضير الاستبيان والأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات حول موضوع الدراسة، وصمم هذا الاستبيان وفقاً لأهداف الدراسة وفرضها، حيث مرّت عملية تحضيره بعدة مراحل كما يلي:

- صممت أسئلة الاستبيان من قبل الباحث بالاستناد على الأدبيات السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة وتبنى الباحث استبانة (Salem. Et. Al 2022) للمحور الأول واستبانة (دعباس ٢٠٢٢) للمحور الثاني مع تعديل بعض فقرات المحور الثاني حيث تضمن المحور الأول قياس أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية وقد تضمن ٩ فقرات، وتضمن المحور الثاني قياس التهرب الضريبي وشمل ٩ فقرات.

- القيام بتوزيع الاستبيان على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة

لتحليل قائمة الاستقصاء والاجابة على التساؤلات تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار كرونباخ الفا لحساب ثبات قائمة الاستقصاء ولتأكد من مدى الترابط الداخلي بين أسئلة الاستبيان
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على مستوى كل محور من محاور الدراسة

١. معامل الارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة

٢. معامل الانحدار الخطي لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة

ثالثاً: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة واختبار فرض البحث:

١: اختبار المصادقية:

تم اختبار درجة المصادقية وثبات البيانات باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) للتأكد من مدى الترابط الداخلي بين أسئلة الاستبيان بحيث تكون مع بعضها مجموعة واحدة بهدف تحديد إمكانية الاعتماد على النتائج التي يتم الحصول عليها، حيث كلما اقترب المعامل من الواحد الصحيح كان هناك تأكيد من التماسك الداخلي وأدنى قيمة مقبولة للمعامل هي ٠.٦٠، وكانت النتائج تفيد بقبول التماسك بالنسبة للاستبيان، حيث كانت النتائج:

- بالنسبة لأسئلة الفرض وعددها ١٩ أسئلة كانت قيمة ألفا = ٠.٩٧٧ وهي نتيجة مقبولة.

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

	N	%
Cases Valid	105	100.0
Excluded ^a	0	.0
Total	105	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.977	19

٢: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة:

المحور الأول: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية: ما أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية؟

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الموافقة وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (٢) الأوساط الحسابية والانحرافات والنسب المئوية ودرجة الموافقة لإجابات الفرض للعينة

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	النسبة المئوية	درجة الموافقة
١ يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية زيادة في شفافية الحسابات وقابلية القوائم المالية للمقارنة بالنسبة للأطراف التي تستعملها	٣.٨٥	٠.٨٨٦	٩.٨٠٨	٧٧	موافق
٢ يساعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على تحسين عملية اعداد وعرض القوائم المالية	٣.٨٦	٠.٩٤٥	٩.٢٩٥	٧٧.٢	موافق
٣ ان تبني معايير المحاسبة الدولية يساهم في تحسين جودة القوائم والتقارير المالية بحيث تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للمنشآت	٣.٨٥	٠.٧٤٤	١١.٦٧٥	٧٧	موافق

٤	تمكن معايير المحاسبة الدولية من تحسين جودة الأداء المحاسبي مما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل (الملاءمة والثقة والقابلية للمقارنة)	٤.٠١	٠.٨١٤	١٢.٧٠١	٨٠.٢	موافق بشدة
٥	توفر معايير المحاسبة الدولية قراءة موحدة للقوائم المالية مما يضيف المصداقية على المعلومات المحاسبية	٣.٨٩	٠.٨٠٠	١١.٣٣٩	٧٧.٨	موافق
٦	يترتب على معايير المحاسبة الدولية التوسع في متطلبات الإفصاح من المعلومات المالية وغير المالية مما يقدم إفصاحات إضافية توفر معلومات أكثر لأصحاب المصلحة	٣.٩٤	٠.٧٧٠	١٢.٥٤٨	٧٨.٨	موافق
٧	تطبيق معايير المحاسبة الدولية على استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يوفر معلومات ذات ثقة عالية	٣.٨٥	٠.٨١٨	١٠.٦٢٠	٧٧	موافق
٨	تزداد قيمة الشركات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية وبالتالي زيادة الاقبال على الاستثمار فيه	٣.٨٤	٠.٧٧٤	١١.١٠١	٧٦.٨	موافق
٩	تساهم معايير المحاسبة الدولية في تحقيق عدم تماثل المعلومات الموجودة لدى أصحاب المصلحة المختلفين في الشركة	٣.٨٦	٠.٨٣٧	١٠.٤٩٤	٧٧.٢	موافق
	الإجمالي	٣.٨٩	٠.٨٢٠	١١.٠٦٤	٧٧.٨	موافق

يتضح من خلال بيانات الجدول السابق أن نتيجة الإجابات تراوحت بين موافق بشدة بمتوسط حسابي قدره ٤.٠١ في الفقرة ٤ (تمكن معايير المحاسبة الدولية من تحسين جودة الأداء المحاسبي مما يوفر معلومات ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل (الملاءمة والثقة والقابلية للمقارنة) وبين موافق بمتوسط حسابي ٣.٨٤ في الفقرة ٨ (تزداد قيمة الشركات المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية وبالتالي زيادة الاقبال على الاستثمار فيه) والمتوسط الحسابي للمحور 3.89 ويعتبر أكثر من الوسط الحسابي الفرضي 3 ، وبانحراف معياري 0.820 يدل على عدم وجود تشتت كبير للإجابات عن الوسط الحسابي، وبالتالي تشير النتائج السابقة عن المحور الأول الى موافقة من افراد العينة.

المحور الثاني: ما هي أبرز طرق الحد من التهرب الضريبي:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية ودرجة الموافقة وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (3) الأوساط الحسابية والانحرافات لإجابات الفرض

الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	النسب المئوية	درجة الموافقة
1 اصلاح الإدارة الضريبية يساعد على الحد من التهرب الضريبي	٣.٨١	٠.٩٢١	٩.٠٠٨	٧٦.٢	موافق
2 انخفاض المعدل الضريبي يساهم في الحد من التهرب الضريبي	٣.٨٢	٠.٨٨٦	٩.٤٧٧	٧٦.٤	موافق
3 السياسات الحكومية تساهم في الحد من التهرب الضريبي	٣.٨٦	٠.٨٧١	١٠.٠٨٧	٧٧.٢	موافق
4 العدالة الضريبية بين المكلفين تساهم في التزامهم بدفع الضرائب	٣.٨٤	٠.٧٩٨	١٠.٧٦٠	٧٦.٨	موافق
5 الشفافية والعدالة في النظام الضريبي تعزز الحد من التهرب الضريبي	٤.٠٣	٠.٨١٤	١٢.٩٤٨	٨٠.٦	موافق بشدة
٦ تبسيط القوانين والتشريعات الضريبية تساهم في تحسين فعالية النظام الضريبي	٣.٨٩	٠.٨٣٦	١٠.٨٦١	٧٧.٨	موافق
٧ التشديد في العقوبات الردعية من شأنه ان يساعد على تخفيض نسبة التهرب الضريبي	٣.٩٤	٠.٧٧٠	١٢.٥٤٨	٧٨.٨	موافق
٨ التوسع في استخدام التكنولوجيا المتقدمة يساعد في الحد من التهرب الضريبي	٣.٨٢	٠.٨٦٤	٩.٧١٨	٧٦.٤	موافق
٩ انتقاء عبارات واضحة عند صياغة او تعديل أي من مواد قانون الضرائب يحفز المكلفين على الالتزام	٣.٨٧	٠.٧٦٠	١١.٦٧٩	٧٧.٤	موافق
١٠ القيام بحملات إعلانية للترويج للضرائب يساعد المكلفين على الالتزام بدفع الضريبة	٣.٨٧	٠.٧٦٠	١١.٦٧٩	٧٧.٤	موافق
إجمالي المحور الأول					
	٣.٨٧	٠.٨٢٨	١٠.٨٧٦	٧٧.٤	موافق

يتضح من خلال بيانات الجدول أن نتيجة الإجابات تراوحت بين موافق بشدة بمتوسط حسابي قدره ٤.٠٣ في الفقرة ٥ (الشفافية والعدالة في النظام الضريبي تعزز الحد من التهرب الضريبي) وبين موافق بمتوسط حسابي ٣.٨١ في الفقرة ١ (اصلاح الإدارة الضريبية يساعد على الحد من التهرب الضريبي) والمتوسط الحسابي للمحور 3.87 ويعتبر أكثر من الوسط الحسابي الفرضي 3 ، وبانحراف معياري 0.828 يدل على عدم وجود تشتت كبير للإجابات عن الوسط الحسابي، وبالتالي تشير النتائج السابقة عن المحور الثاني الى موافقة من افراد العينة.

ولمعرفة أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في الحد من التهرب الضريبي تم إجراء اختبار (Ome Sample T- Test) لعينة الدراسة إذ يستخدم هذا الاختبار للمقارنة بين متوسط العينة عند كل محور من محاور الأداة ودرجتها الكلية ومتوسط المجتمع النظري والجدول التالي يبين ذلك

جدول رقم (٤) الأوساط الحسابية والانحرافات بقيمة t ودرجات الحرية لمحاور الدراسة

المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تبني معايير المحاسبة الدولية	٣.٨٩	٠.٨٢٠	١١.٠٦٤	١٠٣	٠.٠٠٠
التهرب الضريبي	٣.٨٧	٠.٨٢٨	١٠.٨٧٦	١٠٣	٠.٠٠٠

يتضح من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.005$) بين متوسط العينة لمحور تبني معايير المحاسبة الدولية والدرجة الكلية ولصالح متوسطات العينة، فقد جاءت جميع قيم t دالة إحصائية وموجبة وهذا يعني ان تبني معايير المحاسبة الدولية وأثره على مستوى التهرب الضريبي والدرجة الكلية لدى عينة الدراسة كانت مرتفعة وذات دلالة إحصائية.

٣: اختبار الفروض:

لاختبار الفرض قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (٥) نتائج تحليل معامل ارتباط بيرسون

تبني معايير المحاسبة الدولية		المتغير المستقل
		المتغير التابع
معامل الارتباط		التهرب الضريبي
مستوى الدلالة Sig	٠.٧٥٢	٠.٠٠٠

من خلال نتائج الجدول تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تبني معايير المحاسبة الدولية والحد من التهرب الضريبي إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ٠.٧٥٢ بمستوى دلالة ٠.٠٠٠ وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥ كما تم استخدام أسلوب الانحدار لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة وفيما يلي عرض النتائج:

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار الخطي

Model	R	R Square	Adj R	Std. Error of The Estimate	Change statistics				
					R. Square Change	F	df	df2	Sig
١	0.752	0.565	0.563	4.419	٠.٧٥٢	١٣٤.٣	١	١٠٣	0.000

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي والمتمثلة في معامل التحديد بلغت ٠.٥٦٥ وهو يشير الى مساهمة المتغير المستقل تبني معايير المحاسبة الدولية بنسبة ٥٦.٦ % في المتغير التابع التهرب الضريبي وبالتالي فان هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين تبني معايير المحاسبة والتهرب الضريبي.

جدول رقم (7) اختبار ANOVA

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	25.92	1	25.92	134.3	.000 ^b
Residual	19.92	103	.193		
Total	٤٥.٨٤	١٠٤			

a. Dependent Variable

b. Predictors: (Constant)

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (sig = 0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة معنوية لتبني معايير المحاسبة الدولية كقواعد محاسبية في الحد من التهرب الضريبي

جدول رقم (٨) اختبار Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	٠.٨٧٩	٠.٣٥٣		١٠.٨٧٦	.000
	تبني معايير المحاسبة الدولية / التهرب الضريبي	٠.٨٠٦	٠.٠٧٠	٠.٧٥٢	١١.٠٦٤	.000

a. Dependent Variable

نلاحظ أن إشارة معامل الانحدار موجبة (٠.٨٠٦) وبالتالي يوجد علاقة طردية بين تبني معايير المحاسبة الدولية والحد من التهرب الضريبي، كما نلاحظ أن قيمة (t = 11.064) وهي أكبر من القيمة الجدولية، كما أن قيمة احتمال الدلالة المقابلة ٠.٠٠٠ وهي أصغر من ٠.٠٥ وبالتالي يوجد أثر لتبني معايير المحاسبة الدولية في الحد من التهرب الضريبي وبالتالي يتم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

يهدف البحث إلى دراسة أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS ومعايير المحاسبة الدولية IAS كقواعد محاسبية معتمدة في الحد من التهرب الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني المعايير الدولية كقواعد ضريبية له أثار ايجابية على النظام الضريبي من خلال الحد من التهرب الضريبي وتجنب التأجيل الدائم للضرائب من خلال زيادة شفافية ومصادقية وتحسين اعداد وعرض القوائم المالية .

التوصيات:

١. ضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كقواعد محاسبية، بحيث تكون أساساً لتحديد الدخل الخاضع للضريبة للشركات.
٢. إعادة النظر في النظام الضريبي الحالي من ناحية تطبيق معايير المحاسبة الدولية كقواعد ضريبية معتمدة لتحديد النتائج الصافية بما يحقق من شفافية ومصادقية القوائم المالية.
٣. ضرورة التنسيق بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية من خلال اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية، مما يؤدي إلى توحيد الطرق المحاسبية المتبعة وتحقيق توازن المصالح المتضاربة بين المكلفين والدوائر الضريبية، بما يساعد في الحد من التهرب الضريبي.
٤. ضرورة التنسيق بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية والقواعد الضريبية، مما يقلل من أنشطة التهرب الضريبي.

المراجع:

المراجع العربية:

١. مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، تعريب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، شارع مكة-كلية طلال أبو غزالة، الجامعة الأردنية الألمانية، ٢٠٢٢.
٢. أبو نصار، محمد، المشاعلة محفوظ، الشهبان، فراس، محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق - ضريبة الدخل وضريبة المبيعات في الأردن، مطابع الدستور التجارية، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، ٢٠٠٥، ٤٨٩.
٣. القانون رقم ٢٥ / لعام ٢٠٠٣ الخاص بالاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي
٤. الكنانى، سوزان جلال عبدالشافى (٢٠٢١)، التهرب الضريبي: دراسة في التشريع المصري والسعودي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المنصورة، ١١. العدد ٧٨، ص ص ٧٤٣ - ٨٠٤
٥. العدي، إبراهيم، أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي (دراسة ميدانية في بيئة الاعمال السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣١ - العدد الأول - ٢٠١٥ ، ص ص ٦٩ - ٩٣.
٦. القطاونة، عادل محمد، عفانة، عدي حسين، المحاسبة الضريبية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ٢٠٠٨، ٥٤٨ ص.

٧. دعباس، جهاد محمد، ٢٠٢٢، *أثر الوعي الضريبي على الحد من التهرب الضريبي - دراسة ميدانية*، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، ٢٠٢٢، ١٠ (٣)، ٧٨ - ٩٦ .
٨. عيسى، هاوكر رمضان، (٢٠١٧) *تحليل أسباب وآثار ظاهرة التهرب الضريبي وطرق معالجته في النظام الضريبي العراقي*، مجلة جامعة دهوك، المجلد ٢٠، العدد ٢، العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ١٣٦ - ١٤٩.

المراجع الأجنبية:

1. Hongyan Sun, Chi Zhang, Jiahang Zhang & Xu Zhang (2022): *How does mandatory IFRS adoption affect tax planning decision? Evidence from tax avoidance distributions*, Accounting Forum, 9 aug 2022. Pp 1-32.
<https://doi.org/10.1080/01559982.2022.2106850>
2. Martinez, A Phd. *Are IFRS Standards A Good Starting Point For A Corporate Tax Base? Tax Principle For A Ccctb*, Revista Electronica De Direito – Outubro 2019- N 3 (Vol. 20) Pp 114 – 137.
3. Prochazka, D. *The IFRS As Tax Base: Potential Impact on A Small Open Economy*. European Financial And Accounting Journal, 2014, Vol. 9, No. 4, Pp. 59-75.
4. Herath, S And Melvin, A, *The Impact of IFRS Adoption on Corporate Income Taxation: A Review of Literature*, International Journal of Business Management and Commerce, Vol. 2 No. 1; January 2017, Pp 1-9.
5. Nogueira Braga, Renata, *Effects of Ifrs Adoption on Tax Avoidance*. Revista Contabilidade & Finanças - Usp, Vol. 28, Núm. 75, Septiembre-Diciembre, 2017, Pp. 407-424
6. Okafor, o. Akindayomi, A. Warsame, H. 2019, *Did The Adoption of IFRS Affect Corporate Tax Avoidance?* Canadian Tax Journal/ Revue Fiscale Canadienne (2019) 67:4, 947-979.
7. Salem, maged. Abo saken, Mahmoud saad, Shoaib , hafiz hassan, *The Impact of Improvements to International Accounting Standards on The Tax Status of Enterprises* journal of environmental studies and researches (2022), 12 (2): 100 – 133
8. Slemrod, J. (2004). *The economics of corporate tax selfishness*. National Tax Journal, LVII(4), 877-899.
9. Tsakumis, G. "IFRS: Beyond The Standards." Journal of Accountancy. N.P., 2009. Web. 07 Oct. 2016.
10. *Haverals, J, *IAS / IFRS In Belgium: Quantitative Analysis of The Impact on The Tax Burden of Companies*, Centre For European Economic Research, 2005, Discussion Paper No. 05-38, P1.